

مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 69 (من 3 إلى 10 مايو 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

العبور... أولوية مهمة مهمة

- مقدمة
- التعويل على الدعم الأجنبي وفرص مضيعة
- فرصة قطاع العبور ومشاريع مستقبلية



أبعاد الصراع الروسي الغربي على أوكرانيا

- الأزمة الأوكرانية ستوفر لأمريكا فرصة لتجنيد نفوذ أمريكي أكثر في أوروبا الشرقية وحتى فرصة لإرسال الأسلحة إليها. في وقت لم يكن "الناتو" فائزا في مهمته في أفغانستان وفي وقت تظهر خلافات بين أعضاء هذه المنظمة العسكرية، يمكن للخوف من روسيا أن توفر وسيلة لتنشيط "الناتو" من جديد.



العبور... أولوية مهمة مهمة



مقدمة

انعقدت في العاصمة الطاجيكية مدينة دوشنبه الجلسة الثانية بخصوص البدء بمشروع سكة الحديد بين أفغانستان وطاجكستان وتركمستان وتمت فيها الموافقة على أن يكون طول السكة الأصلي 635 كيلومترا وفرعها الجانبي 160 كيلومترا.

وكانت قد تمت الموافقة بين رؤساء هذه الدول الثلاث في مايو/أيار 2013م، على إحداث هذا الطريق الحديدي. في هذه الجلسة الثلاثية تم أخذ القرار بأن يبدأ العمل من طاجكستان إلى اتجاهين اثنين في نفس الوقت وأن يتم المشروع الفرعي خلال ثلاث سنوات وبتكلفة تبلغ 240 مليون دولار أمريكي، وهو أمر سيشكل مصدرا رئيسا للدخل الأفغاني من قطاع العبور. ناقش قسم التحليل في مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية هذا الموضوع وإليكم التفاصيل:

التعويل على الدعم الأجنبي وفرص مضيعة

إن عدم تواجد مشروع اقتصادي شامل، والمستوى المنخفض لدى القطاع العام والخاص، والأمن المتردي، والحكومة الضعيفة، والفساد المتفشى في المؤسسات الحكومية، وإهمال المؤسسات الاقتصادية الأساسية مثل قطاع الكهرباء، والغاز، وسكك الحديد، وطرق العبور الرئيسية، والمطارات الكبيرة وعوامل أخرى صغيرة وكبيرة تعتبر من موانع النمو الاقتصادي.

من وجهة نظر الخبراء الاقتصاديين إن الخطة التي تم وضعها في 2002، في إطار "برامج التنمية الوطنية" مع ضعفها بقيت حبرا على الورق ولم يطبق كما كان ضروريا، وكما كان ينتظر تطبيقه في إطار "برامج التنمية الوطنية". في أكثر من عقد مضى كان الإلتكاء على الدعم الأجنبي، والحقيقة أن الدعم الأجنبي يأتي من أجل أهداف خاصة، ويمكن أن يكون له تأثير كبير أحيانا، كما حدث في أوروبا إثر الحرب العالمية الثانية وثبت "مشروع مارشال" مؤثرا في

تنمية أوروبا الاقتصادية، ولكن في أفغانستان لم يكن التأثير واضحا ولربما أحد أسبابها إلى جانب الأسباب الأساسية هو أن الهدف من وراء هذا المشروع لم يكن اقتصاديا فحسب بل كان سياسيا أيضا.

يرى بعض الخبراء الاقتصاديين، بأنه لو وجد حل أفغاني مؤثر شامل للأزمات الاقتصادية لكان ممكنا لأفغانستان أن تنطلق في مسيرة اقتصادية ذات استقرار، وفي البداية كان من الضروري إيجاد مصادر دخل مناسبة من أجل المصارف، وكذلك كان ضروريا إحداث توازن بين الدخل والمصرف في الميزانية العامة ووضع خطة اقتصادية وطنية شاملة توضح الرؤية الاقتصادية الأفغانية في الأمد القريب والبعيد.

إن إحداث السدود الصغيرة وإدارة المياه الجارية وتحديث القطاع الزراعي وتنميته ووضع أولوية للنمو الاقتصادي، تأتي في قائمة أمور يعتبرها الاقتصاديون فرصا ضائعة، ويقولون إن الظروف المهيأة في هذا القطاع من الموارد البشرية والمياه الكثيرة والأراضي الشاسعة والصحاري وقلة الضرورة لقوى أخرى منها الأمنية تدل على أن إمكانية الإزدهار في هذا القطاع كانت كبيرة.

فرصة قطاع العبور ومشاريع مستقبلية

إن العبور ذو أهمية كبيرة في دخل أي بلد، ولكن في أفغانستان فإن ضعف هذا القطاع ناتج عن الأمن المتدهور، والمنافسة الإقليمية وغياب أسس للعبور، والحكومة الضعيفة والفساد الموجود في المؤسسات الحكومية وغيرها من الأسباب.

إن لأفغانستان من وجهة نظر الجغرافيا الاقتصادي أهمية كبيرة وخير دليل على ذلك طريق الحرير، الذي يتمتع بشهرة تاريخية وكان قد قل إلى حد كبير العبور البحري والأرضي، والآن وعلى عتبات النمو الاقتصادي وظهور المواهب الاقتصادية الحيوية في آسيا بذلت جهود كثيرة من أجل إحياء طريق الحرير.

مع أن الحكومة الأفغانية لم تأخذ بزمام المبادرة في هذا المجال، إلا أن قضية طريق الحرير تبقى مطروحة للمناقشة في المحافل الدولية. فمن الضروري أخذ خطوات عملية جادة تجاه هذه الأولوية وإعادة الموقع الجيو استراتيجي والجيو اقتصادي لأفغانستان في قطاع النقل والعبور.

إن مشروع طريق الحرير يحمل أهمية اقتصادية وسياسية كبيرة إلى جانب مشاريع نقل الغاز والكهرباء، ومشاريع سكك الحديد التي يتكلم المسؤولون المحليون والدوليون بين الحين والآخر عن بداية العمل عليها. أهمية هذه المشاريع تكمن في إيجاد فرص العمل، ورفع مستوى الدخل والنمو الاقتصادي. إن استعداد أفغانستان لبدء تلك المشاريع من جانب ومن جانب آخر هذه المشاريع الاقتصادية الإقليمية الكبيرة من شأنها أن تجلب للمنطقة الاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي، فعلى الحكومة الأفغانية أن تجعل هذه القضية من أولوياتها.

أبعاد الصراع الروسي الغربي على أوكرانيا



بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما بعد حصول القوى العالمية العظمى على الأسلحة النووية، كان التصور السائد يقول إن هذه القوى لن تجرؤ على شن حرب عالمية أخرى خوفا من دمار العالم كله. عند ذلك وفي عالم ذي قطبين لم تكن هناك معارك مباشرة بين القوى العظمى وإنما حاولت كل قوة جرّ نظيرتها إلى أزمات دولية وحروب نيابية في دول أخرى كي تسبب لها الخسائر بقدر الإمكان.

تزامنا مع تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، تشكلت اتفاقية غير مكتوبة بين روسيا والقوى الغربية، كانت تفيد أن تتخلى روسيا عن إدعائها كقوة عظمى بانسحاب قواتها من أوروبا الشرقية ومن جانب آخر لم يحاول الغرب في البداية أن يتحدى المصالح الروسية في أوروبا الشرقية وفي نطاق النفوذ الروسي كله. ولكن المنافسة الاقتصادية والثقافية بين روسيا والغرب جعلت شعوب هذه الدول يقررون فوق التحفظات الروسية والغربية. ومن هذه النقطة دخلت أمريكا كمدافعة لما يسمى بالمديمقراطية وحرية الشعوب في الانتخاب، وأثارت حساسية روسيا.

لا شك أن العالم اليوم على مسافة عقود كثيرة من عام 1945م، ومن نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يمكن اعتبار أوروبا الشرقية ميراثا للاتحاد السوفيتي ودخل نطاق النفوذ الروسي ولكن ماذا ينبغي أن تكون نوعية الموقف الغربي أمام روسيا حتى تنخفض فرص صراعات أكثر؟ إن أحداث أوكرانيا علامة بارزة من الصراع الموجود في العلاقات الأمريكية الغربية وتمثل منعطفًا كبيرًا على المستوى العالمي.

الآن يبدو أن روسيا رجعت مرة أخرى إلى ميدان المنافسة وتريد التجنيد في صفوف الدول المناوئة لأمريكا. لولا القوة النووية المدمرة لشاهدنا تكرار تجربة حرب عالمية أخرى كي تخرج بعدها قوة قوية واحدة من بين رماد الحرب لتملك خيوط اللعبة، ولكن في عالم اليوم تبدو حرب كهذه بلا فائز وبعيدة عن الامكان.

إن تحرك حلف شمال الأطلسي "الناتو" نحو الشرق كان تحديا كبيرا لروسيا، ولم ينشأ حينها عدم رد الأخيرة على الناتو من إهمالها بل نشأ من ضعفها، والآن وبعد صعودها على المستوى العالمي تريد روسيا إعادة نفوذها في المنطقة ولا تملك أمريكا قدرة كبيرة لمواجهة الموانع الروسية.

إن الحاق القرم بروسيا أثرت سلبا على العلاقات الروسية الغربية وقد وضعت القوى الغربية عقوبات على روسيا. مع أن الروس حاولوا كثيرا بالاتصال مع الجانب الأمريكي ليقصوا فرص تدهور العلاقات، إلا أن الوضع لا يبدو راجعا إلى العادي. خصوصا والمسؤولون الأوكرانيون يتهمون الروس بأكثر من التدخل في أمور أوكرانيا ويتهمونهم بهجوم عسكري على بلدهم.

يرى المراقبون السياسيون بأن أمريكا تحتاج للدعم الروسي في مواجهة التحديات العالمية. وكذلك تحتاج أمريكا دعم روسيا في استغلال موارد القطب الشمالي، وفي مجال أبحاث الفضاء ومواجهة تحديات البيئة.

من جانب آخر فإن تجريد روسيا من قبل الغرب يسبب توجه روسيا نحو الشرق وهذا أمر يهدد المصالح الأمريكية في آسيا. تدرك أمريكا أن العالم سائر نحو تغيير في آسيا وأن هذه القارة ستعلب دورا كبيرا في المعاملات الدولية. بناءً على ذلك فإن دفع روسيا نحو الشرق وخصوصا الصين من شأنه أن يهدد المصالح الأمريكية في آسيا. تحاول روسيا تعزيز المنظمات الإقليمية مثل بريكس، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة الاتفاقية الأمنية، ومعاهدة فرساي وتريد أن تجد في السوق الشرقي طلبا لموارد القوة لديها. هذا الأمر سيضع ضغوطا أكثر على أوروبا من باب قلة موارد القوة.

إن أمريكا وضعت عقوبات على موسكو ولكنه معلوم جدا أن روسيا اليوم ليست روسيا مرحلة ما بعد السقوط السوفيتي، وقد تغير العالم كثيرا من عالم التسعينيات، والقوة الأمريكية اليوم إلى الزوال. أثبتت الحرب على أفغانستان والعراق بأن القوة التي كانت تدعي قيادة العالم فشلت في حل أزمات عالمية. والدليل على ذلك أن أمريكا تبحث عن حل أية مشكلة على المستوى العالمي في نطاق مصالحها العليا والإستراتيجية.

بناءً على هذا فإن أمريكا مضطرة أن تتراجع شيئا في قضية أوكرانيا من أمام روسيا، لأنها تدرك أن هذه القضية تثبت فقط الضعف الأمريكي كقوة عالمية كبيرة في حل المشاكل على المستوى العالمي، أمر حدث من قبل في سوريا وكان الموقف الأمريكي فيها ضعيفا جدا أمام الموقف الإيراني والروسي الداعم لنظام الأسد.

ولكن الأزمة الأوكرانية ستوفر لأمريكا فرصة لتجنيد نفوذ أمريكي أكثر في أوروبا الشرقية وحتى فرصة لإرسال الأسلحة إليها. في وقت لم يكن "الناتو" فائزا في مهمته في أفغانستان وفي وقت تظهر خلافات بين أعضاء هذه المنظمة العسكرية، يمكن للخوف من روسيا أن توفر وسيلة لتنشيط "الناتو" من جديد.

في مثل هذه الظروف لا توجد إمكانية حرب بين أمريكا وروسيا على أوكرانيا، حتى يمكن لأمريكا أن تقبل طلب روسيا بخصوص النظام الفدرالي في أوكرانيا ولكن التوجه الروسي نحو الشرق للتخلص من العقوبات الغربية فمن شأنها أن تحدث تغييرا في آسيا.

يمكن أن يكون هذا أحد الأمور لخلق مشكلة لروسيا في آسيا الوسطى. مع أنه وبعد الانهيار السوفيتي لم تبق آسيا الوسطى جزءا من روسيا ولكن الروس لا زالوا ينظرون إلى الحدود الجنوبية كحدود للقوة الروسية. تحاول أمريكا أن توسع نفوذها في هذه المنطقة، وفي إدانة روسيا إثر الحاق جزيرة القرم بروسيا امتنعت كازاخستان وقرغيزستان من التصويت في الأمم المتحدة. يمكن لهذه القضية أن تشكل أملا لدى الإدارة الأمريكية في أن تسد طرق اتحاد هذه الدول مع روسيا أو ترفع الثمن إلى حد لا يمكن لروسيا دفعه.

الاضطرابات الأمنية في أفغانستان كبؤرة تهديد لروسيا في الجنوب، يمكن أن تثبت ثقيلة على كواهل الروس ويمكن أن تدمر أحلام كريملين بخصوص تحوله إلى القوة العظمى. ولذلك فإن أمام روسيا فرصة ضيقة لتجديد سياستها في آسيا وإلا فالزمان لا ينتظرها. النهاية